الأنباء
الجمعة 8 مارس 2013

أكد عدد من أعضاء مجلس الأمة خلال الجلسة الخاصة التي عقدت أمس والمتعلقة بمناقشة القضية الإسكانية انها قضية مفصلية لدى المواطن الكويتي، داعين الى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية في حلها. وذكر النواب خلال الجلسة ان توفير السكن الملائم للمواطن وأسرته يشغل حيزا كبيرا من تفكير المواطنين ولا بد من تعاون المجلس مع الحكومة لحل المشكلة في تراكم الطلبات الإسكانية وبطء تنفيذ وتسليم المشاريع السكنية للمواطنين. وأشار فريق آخر من النواب الى ضرورة أن يؤدي القطاع الخاص دورا في حل المشكلة من خلال مشاريع البنى التحتية أو الخدمات مؤكدين الحاجة الى آلية جديدة من قبل الجهات الحكومية المختصة للاسراع في تنفيذ المشاريع السكنية. وأوضح النواب ان حل القضية الإسكانية ليس مقتصرا على وزارة أو جهة حكومية معينة بل هي عملية متكاملة تشارك فيها جميع الجهات ذات العلاقة بالدولة إضافة الى القطاع الخاص. وشدد فريق ثالث على ضرورة قيام الدولة بإعادة النظر فيما تنفقه على بدل الإيجار من خلال التفكير جديا بتنفيذ المشاريع السكنية وتسليم مستحقيها الوحدات السكنية الخاصة بهم. وفيما يلي التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبدالحفيظ ـ رشيد الفهم ـ سلطان العبدان

توزيع 5888 وحدة سكنية نهاية العام الحالي و8191 وحدة ستوزع في 2014

الرئيس علي الراشد ونائبه مبارك الخرينج وأمين السر كامل العوضي على المنصة وتبدو الأمانة العامة (متين غوزال)

افتتح رئيس مجلس الأمة علي الراشد الجلسة الخاصة لمناقشة القضية الاسكانية وسياسة الحكومة بهذا الشأن وتبادل الرأي بصدده وتلا الأمين العام أسماء الحاضرين والمعتذرين والغائبين عن الجلسة دون إذن أو إخطار.

وتلا الامين العام نص طلب عقد الجلسة الخاصة لمناقشة القضية الاسكانية.

● علي الراشد: جلستنا اليوم خاصة بمناقشة القضية الاسكانية.

● وزير الإسكان: سالم الأذينة: في البداية أقدم شكري الى مقدمي الاقتراح للجلسة الخاصة لما لهذا الملف من أهمية قصوى تمس الاسرة، والشكر لأعضاء لجنة المرافق لتعاونها في إقرار مرسوم 2012/27 بخصوص الرعاية السكنية.

نحن اليوم جميعا حكومة ومجلسا أمام تحد كبير لحل القضية الاسكانية وإثبات جديتنا أمام الشعب والقيادة السياسية، واليوم ومن خلال هذا العرض المرئي سنتطرق الى ما نحن عليه الآن من أرقام حقيقية وشفافية وواقعية.

هذا المخطط الهيكلي للكويت نلاحظ المنطقة الحضرية تمتد من الجهراء الى أم الهيمان، بالاضافة الى أراض تم تسلمها في 3 مناطق (الخيران ـ المطلاع ـ الصبية الشمالية).

● خارطة الكويت: المنطقة الوسطى ـ والشمالية والجنوبية.

الجنوبية من أم الهيمان الى الحدود الجنوبية، الشمالية من الجهراء الى الحدود الشمالية، هناك توقعات بتوزيع المناطق السكنية على خريطة الكويت، فالصبية تم تسلمها في يناير الماضي وعندنا ميناء مبارك والمنطقة الصناعية فخلال العشرين سنة المقبلة ستكون الحركة سريعة.

عندنا أراض تحت أيدينا وأراض ستسلم لاحقا وهي مطروحة في المجلس البلدي والرعاية السكنية، فما تحت أيدينا هي الأرقام التي ستقدم لكم من خلال العرض المرئي.

الموقف الحالي: في فترة 7 سنوات الى 2020.

الموقف العام للمشاريع: عندما تسلمت الحقيبة وجدت أن هناك 101,664 ومن المتوقع أن يصل الى 174 ألفا، وفلسفة الهيئة قائمة على الضواحي والمدن مثل مدينة صباح الأحمد، والآن دخلنا الى مرحلة جديدة ورؤية جديدة ولم يكن للهيئة أي تجربة على إقامتها.

الأراضي التي تحت يد المؤسسة: هي مشروع الخيران القائم به 327 وحدة سكنية قيد التسليم بالاضافة الى مشروع الوفرة القائم وبه 370 وحدة سكنية بالاضافة الى مشروع جابر الاحمد 6679 وحدة تم توزيع 4494 وباقي 1545 سيتم توزيعها في 2014 وهناك أيضا مشروع شمال غرب الصليبخات ويعادل 706 وحدات سكنية من الجهراء الى أم الهيمان، بالاضافة الى أراض تم تسلمها في 3 مناطق (الخيران ـ المطلاع ـ الصبية الشمالية).

● خارطة الكويت: المنطقة الوسطى ـ والشمالية والجنوبية.

الجنوبية من أم الهيمان الى الحدود الجنوبية، الشمالية من الجهراء الى الحدود الشمالية، هناك توقعات بتوزيع المناطق السكنية على خريطة الكويت، فالصبية تم تسلمها في يناير الماضي وعندنا ميناء مبارك والمنطقة الصناعية فخلال العشرين سنة المقبلة ستكون الحركة سريعة.

عندنا أراض تحت أيدينا وأراض ستسلم لاحقا وهي مطروحة في المجلس البلدي والرعاية السكنية، فما تحت أيدينا هي الأرقام التي ستقدم لكم من خلال العرض المرئي.

الموقف الحالي: في فترة 7 سنوات الى 2020.

الموقف العام للمشاريع: عندما تسلمت الحقيبة وجدت أن هناك 101,664 ومن المتوقع أن يصل الى 174 ألفا، وفلسفة الهيئة قائمة على الضواحي والمدن مثل مدينة صباح الأحمد، والآن دخلنا الى مرحلة جديدة ورؤية جديدة ولم يكن للهيئة أي تجربة على إقامتها.

الأراضي التي تحت يد المؤسسة: هي مشروع الخيران القائم به 327 وحدة سكنية قيد التسليم بالاضافة الى مشروع جابر الاحمد 6679 وحدة تم توزيع 4494 وباقي 1545 سيتم توزيعها في 2014 وهناك أيضا مشروع شمال غرب الصليبخات ويعادل 706 وحدات سكنية ويتكون من 1736 تم توزيع 1030 ومتبق 706 ستوزع في 2014.

ومدينة صباح الاحمد في جنوب البلاد وعدد الوحدات 10499 تم توزيع 7373 وحدة والمتبقي 2201 وحدة ستوزع هذه السنة وستبقى 925 وحدة ستوزع في 2014.

وتوسعة الوفرة 2686 وحدة.

ومدينة صباح الأحمد 2201 وحدة.

وأبو حليفة 171 وحدة.

● سيتم توزيع 5888 وحدة في نهاية هذا العام.

● سيتم توزيع 8191 وحدة في عام 2014.

مشاريع المدن الإسكانية الجديدة 2016 – 2020.

● مدينة الخيران السكنية حساب الجدوى الاقتصادية وفق القانون رقم 50/2010.

المرحلة المقبلة بعد صدور المرسوم بقانون رقم 27/2012 بتاريخ 2012/1/26 وتم التصديق عليه من مجلس الأمة الموقر بتاريخ 2013/1/22.

جار وضع الأسس والضوابط وتحديد مجال العمل للمستشار الجديد، وستقوم المؤسسة بتكليف مستشار لحساب التكلفة التقديرية ودراسة الجدوى مع تحديد نسبة تحمل الحكومة من تكاليف إنشاء البنية التحتية والمباني العامة كما ورد بالقانون الجديد ووضع مستندات تأسيس الشركة وطرح المزايدة، وتم تشكيل لجنة لوضع أسس وضوابط تأهيل واختيار الاستشاريين المتخصصين في الدراسات القانونية والمالية والفنية وتأسيس شركات المدن السكنية، وتم تحديث متطلبات الوزارات، ومن المتوقع البدء في إجراءات استدعاء الشركات الاستشارية المتخصصة خلال النصف الثاني من 2013.

مدينة المطلاع وعدد وحداتها 21 ألف وحدة سكنية ستوزع من 2016 – 2020.

● الحالة الراهنة لمشروع مدينة المطلاع:

الاجراءات التي تم الانتهاء منها: تم تسلم الأرض، تم رفعها مساحيا، تم الانتهاء من عمل فحوصات التربة، وتم تحديث متطلبات الوزارات، وتم التعاقد مع ائتلاف استشاري عالمي/محلي لوضع دراسة جدوى اقتصادية للمشروع وفق القانون رقم 50/2010، وقد تم الانتهاء من تنفيذ أعمال هذا العقد.

المرحلة القادمة بعد صدور المرسوم بقانون رقم 27/2012 بتاريخ 2012/1/26 وتم التصديق عليه من مجلس الأمة الموقر بتاريخ 2013/1/22.

جار وضع الأسس والضوابط وتحديد مجال العمل للمستشار الجديد، وستقوم المؤسسة بتكليف مستشار لحساب التكلفة التقديرية ودراسة الجدوى مع تحديد نسبة تحمل الحكومة من تكاليف انشاء البنية التحتية والمباني العامة ما ورد بالقانون الجديد ووضع مستندات تأسيس الشركة وطرح المزايدة، وتم الانتهاء من وضع الشروط المرجعية لوضع تخطيط وتصميم تفصيلي للمدينة، والتاريخ المتوقع لطرح المسابقة خلال النصف الثاني من 2013.

● مدينة شمال الصبية وعدد وحداتها 52625 وحدة سكنية

الحالة الراهنة: تم تسلم الموقع في يناير 2013، وتم رفعها مساحيا، وجار وضع الأسس والضوابط وتحديد مجال العمل للمستشار الجديد، وستقوم المؤسسة بتكليف مستشار لحساب التكلفة التقديرية ودراسة الجدوى، مع تحديد نسبة تحمل الحكومة من تكاليف إنشاء البنية التحتية والمباني

البقية ص9

المطوع: حل المشكلة الإسكانية في إنشاء الشركات المساهمة العامة لبناء المدن الإسكانية

المليفي: هناك أزمة إسكانية مفتعلة والمشكلة في الإدارة والتخطيط

معصومة: الحكومة أبعد ما تكون عن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بخصوص الرعاية السكنية

د.عبدالرحمن الجيران متحدثا

خالد العدوة ومصطفى الشمالي وعدنان عبدالصمد

يعقوب الصانع

عادل الخرافي واحمد المليفي وخالد الشطي

أحمد المليفي: في عام 2020 سنواجه المشكلة نفسها

أوضح النائب احمد المليفي ان الحكومة قدمت خطة متواضعة، وفي عام 2020 سنجد انفسنا نواجه الازمة نفسها بوجود 50 الف طلب اسكاني متراكم، مشيرا الى ان وزارة النفط تحتكر اكثر من 80٪ من الاراضي، بالاضافة الى وزارات اخرى معنية وبالتالي فنحن نتكلم عن خطة متكاملة للدولة.

وبين المليفي ان النواب تقدموا بتوصيات للتعامل مع الطلبات الاسكانية المتراكمة ان تستدعي لجنة المرافق العامة كل الجهات المعنية وتستفيد من آرائها، مؤكدا ان المجلس سيتابع هذا الملف من خلال التقارير الدورية للجنة المرافق العامة حتى نقدم انجازا حقيقيا للشعب الكويتي.

واعتبر المليفي ان الحديث عن تأسيس شركات مساهمة لإنشاء المدن الاسكانية ليس المفتاح لحل القضية الاسكانية ولا نريد ان نهرب الى الامام، فإلى اليوم لم تستطع الحكومة تأسيس اي من هذه الشركات منذ اقرار القانون، مشددا على انه يجب الاستفادة من الشركات القائمة في القطاع الخاص من اجل الاسراع في انجاز المشاريع الاسكانية.

واشار المليفي الى ان لجنة المرافق ستدعو عددا من الوزارات للاستماع لرأيهم حول التوصيات النيابية كذلك دعوة ممثلي القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ المشاريع الاسكانية.

الجبري لدعم تنفيذ خطة وزير الإسكان ويطالب بتسليم قطعتي 3 و4 بمنطقة خيطان للمؤسسة العامة للرعاية السكنية

دعا النائب محمد الجبري الحكومة لدعم تنفيذ خطة وزير الاسكان سالم الاذينة، مطالبا وزير المالية بالاخذ بالتوصيات المقدمة بشأن تثمين بيوت التركيب وكذلك تسليم قطعتي 3 و4 بمنطقة خيطان للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وقال الجبري، في تصريح بمجلس الامة امس عقب الانتهاء من مناقشة القضية الاسكانية: تقدمت مع مجموعة من النواب بتوصية بشأن تثمين بيوت التركيب في جميع المناطق وتوصية اخرى بتحويل قطعتي 3 و4 من وزارة المالية الى مؤسسة الرعاية السكنية للمساهمة في تخفيف طلبات الاسكان.

واشاد الجبري بالتوصيات النيابية التي خرجت بها الجلسة الخاصة، متأملا ان تلتزم بها الحكومة وتضمنها الخطة الاسكانية.

الراشد: «التعاون» تؤيد السياسة الكويتية الداخلية والخارجية

أشاد رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد بنتائج الجولة الخليجية التي اختتمها الاسبوع الجاري، مشيرا الى أنها حققت أهدافها وجاءت لتؤكد عمق العلاقات والروابط التاريخية التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي وتعزز مكانة الكويت معها.

وأضاف الراشد أن جولته التي شملت دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر اضافة الى سلطنة عمان كانت بناءة ومثمرة أظهرت المكانة العالية التي تحتلها الكويت لدى أشقائها، لافتا الى وجود تطابق في وجهات النظر حول مجمل القضايا التي طرحت سواء الاقليمية أو الدولية. وأوضح الراشد أن الاخوة في دول مجلس التعاون الخليجي من مسؤولين حكوميين وبرلمانيين أشادوا بالدور الذي يقوم به صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي، مشيرين الى أن خبرة سموه وحنكته السياسية وعلاقاته الواسعة مكنته من قيادة بلده الى مزيد من التطور والاستقرار.

وقال الراشد ان دول الخليج العربية تؤيد السياسة الكويتية داخليا وخارجيا، وتشيد بدورها السياسي الواضح القائم على دعم القضايا الخليجية والعربية والاسلامية، مشيرا الى أن التأييد الحكومي والبرلماني للنهج الذي تسلكه الكويت يعتبر دعما لها للسير في الخط نفسه ومواصلة العطاء الذي عرفت به. وختم الراشد بأن التنسيق بين البرلمان الكويتي ونظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي يمر بأفضل مراحله، وهناك توجه لدى الجميع بتعزيز هذا التنسيق من خلال الزيارات المتبادلة وكذلك تعزيز العلاقات بيننا كشعوب مجلس التعاون الخليجي، راجيا من الله العزيز القدير أن يحفظ بلداننا وشعوبنا من كل مكروه ويديم علينا نعمة الأمن والأمان.

الشيخ محمد العبدالله أثناء دخوله القاعة

.. ويهم بالسلام على صفاء الهاشم

.. ويلقي عليها التحية

.. ثم يصافحها (متين غوزال)

نواب: حل القضية الإسكانية يكمن في تأسيس شركات مساهمة عامة لبناء المدن الإسكانية.. و تأكيدات على إنجاز مشروع البيوت منخفضة التكاليف

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في حديث باسم مع أنس الصالح ود.رولا دشتي

سمو الرئيس مع د.عبدالحميد دشتي

سمو الشيخ جابر المبارك مع خليل الصالح

تتمة المنشور ص8

العامة كما ورد بالقانون الجديد ووضع مستندات تأسيس الشركة وطرح المزايدة، ومن المتوقع البدء في إجراءات استدعاءات الشركات الاستشارية المتخصصة خلال الربع الاول من عام 2014.

مشروع المساكن منخفضة التكاليف

والذي سيكون بديلا عن البيوت القائمة حاليا في منطقتي تيماء والصليبية.

عدد الوحدات السكنية 9696 بيتا.

الاجراءات التي تم الانتهاء منها:

تم تسلم الأرض، تم رفعها مساحيا، تم الانتهاء من عمل فحوصات التربة، تم تحديث متطلبات الوزارات، تم التعاقد مع ائتلاف استشاري عالمي/ محلي لوضع دراسة جدوى اقتصادية للمشروع وفي القانون رقم 2010/50، وقد تم الانتهاء من تنفيذ أعمال هذا العقد.

المرحلة القادمة بعد صدور المرسوم بقانون رقم 2012/27 بتاريخ 2012/1/26 وتم التصديق عليه من مجلس الأمة الموقر بتاريخ 2013/1/22.

جار وضع الأسس والضوابط وتحديد مجال العمل للمستشار الجديد.

ستقوم المؤسسة بتكليف مستشار لحساب التكلفة التقديرية ودراسة الجدوى مع تحديد نسبة تحمل الحكومة من تكاليف إنشاء البنية التحتية والمباني العامة كما ورد بالقانون الجديد ووضع مستندات تأسيس الشركة وطرح المزايدة.

جار التنسيق بين المؤسسة والجهات الحكومية الاخرى لتخصيصها بشكل نهائي وعلى ضوء ذلك سيتم وضع البرامج التنفيذية.

لتحقيق الهدف المرجو والالتزام بالبرنامج الزمني، فإن ذلك يتطلب:

1 – إعفاء المؤسسة من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية على أن تشكل لجنة دائمة برئاسة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وعضوية كل الجهات الرقابية والمالية (ديوان المحاسبة – لجنة المناقصات المركزية – الفتوى والتشريع).

● أحمد المليفي: تقدمنا بهذا الطلب لشعورنا بخطر حقيقي لأزمة مفتعلة خصوصا ان كل الامكانيات متوافرة والمشكلة تبدو انها بالإدارة والتخطيط، وطلب الجلسة كان موجها للحكومة ولم يقدم فقط لوزارة الإسكان يجب على مجلس الوزراء ان يناقش ويحدد ويأتي بجميع الجهات المختصة وما طرح اليوم لا يحقق ما نطلب، لدينا أرقام حاضرة ومستقبلة ولم نسمع شيئا عن الأرقام المستقبلية ووفقا لما عرض اليوم سيتوفر 109 آلاف طلب إذا مشت الاجراءات وانتهينا منها ولاتزال المشكلة قائمة لو قرأنا الأرقام المستقبلية، والأزمة ليست حقيقية بل أزمة مفتعلة.

● سالم الأذينة: الملاحظات التي أبديتها مشكور عليها، كحسبة كما هو موجود بالأوراق هناك 14 ألفا ستقدم في السنة الحالية وهناك 100 ألف ستقدم بالسنوات المقبلة، بالاضافة الى مواقع بدأنا بتخصيصها وهذه الأرقام ستغطي حتى 2020.

● أحمد المليفي: الحكومة لم تحسب الزيادة السكنية المقدرة بـ 13 ألفا لكل 3 سنوات، والخطة الاسكانية هي خطة دولة لتسهيل جميع الاجراءات، نريد ان نرى خطة استراتيجية طويلة الأمد لنتحدث بعدها عن ثقاب وعقاب.

● سالم الأذينة: ليس لدينا مانع ان نحول للجنة المواقف وتمديد التعاون.

● عدنان المطوع: القضية تهم كل مواطن ونحن نتمتع بهذه الأراضي الخربة وهي بحاجة الى إصلاح، وإن كنا جادين في حل القضية يجب ان نلجأ الى المدن الاسكانية والحل هو في إنشاء شركات المساهمة العامة والحكومة لديها عقبة الطاقم المتخصص والدورة المستندية ونحن نعاني من 100 ألف طلب إسكاني وإن تأخرنا بهذه البرامج فلن نعالج أي قضية، ويجب علينا ان نبني المدن السكنية ثم نسلمها للمواطنين ويجب ان نبني بنية أرضية قبل كل شيء.

● خالد العدوة: القضية الإسكانية هي القضية المعضلة في الكويت وهي هاجس الأسرة الكويتية، وهناك صراع لكبح جماح الوقت الذي كسر حاجز المائة ألف وحدة سكنية ومؤسسة الرعاية السكنية كانت غارقة في العجز في النهوض بالمجتمع الكويتي النامي، وكانت المجالس السابقة غارقة في الأزمات السياسية التافهة والطاحنة التي منعت الحكومة ان تنجز هذه الطلبات، الطلبات تتراكم بمعدل سنوي يتجاوز من 7 إلى 8 آلاف وعلى الجميع في المؤسسة ان يجاهدوا في حل مشكلة الشاب الذي ينتظر الـ 17 عاما بين الشقق الإيجار. الوزير يتكلم عن إنجاز المدن والتي هي الحل، أما توزيع الوحدات هنا وهناك فهذا لن يجدي، مدن إسكانية ضرورية تضخ فيها المليارات دون تلاعب هو الحل ولكن دون الإعفاء من الرقابة المسبقة، نحن نثق في الاخوان في «الإسكان» أن يتجاوزوا على

البقية ص10

دشتي: أسباب ديموغرافية أدت إلى نمو الطلبات الإسكانية الطبيعي وغير الطبيعي

العدوة: الأزمات السياسية التافهة والطاحنة عرقلت الحكومة عن إنجاز الطلبات الإسكانية

الزلزلة: الحكومة مطالبة بتحرير 1٪ من أراضيها كل 3 سنوات وتعرضها للبيع للمواطنين

ذكرى الرشيدي ود.رولا دشتي وعصام الدبوس وعبدالعزيز الإبراهيم والشيخ سلمان الحمود

عدنان عبدالصمد ومبارك النجادة

خالد العدوة ونبيل الفضل وخلف دميثير والشيخ محمد العبدالله ود.رولا دشتي

سعدون حماد متحدثا

مواقع تحت التخصيص		
م	المدينة	عدد الوحدات السكنية
1	مشروع شمال المطلاع	52000 وحدة
2	منطقة رقم 11 جنوب مدينة سعد العبدالله (الجهراء)	12000 وحدة
3	جنوب مدينة صباح الأحمد السكنية	45000 وحدة
	الإجمالي العام	109000 وحدة

الصانع: نستغرب توزيع الحكومة مدناً إسكانية بعيدة

استغرب النائب يعقوب الصانع قيام الحكومة بتوزيع مدن إسكانية بعيدة على أطراف الكويت وتفتقر الى البنية وليست متكاملة، وبالرغم من أن هذه المدن الإسكانية بعيدة وعلى أطراف الكويت إلا انها غير متكاملة ونرى ان هناك جواخير ومدنا صناعية في قلب المدينة أو قريبة منها. وهذه الجواخير نرى انها اصبحت استراحات وقصورا فارهة، والمدن الصناعية اصبحت تستغل بغير غرضها وتؤجر في الباطن. وأضاف الصانع: سبق أن تقدمت بدعوى قضائية ضد الحكومة بسبب المشكلة الإسكانية، مبينا انه استند الى القانون رقم 2008/8 الخاص بإلزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية انه خلال 3 سنوات تقوم الحكومة باستصلاح اراض يصل عددها لمائة ألف وحدة سكنية. وقال الصانع للحكومة: ماذا لو حكمت مازالت المحكمة تنظر بها، متسائلا: ماذا لو حكمت المحكمة بتعويض للمواطن صاحب الدعوى بـ 5001 كم من المبالغ التي ستدفعها الدولة لأصحاب الطلبات المتراكمة خصوصا ان العدد وصل لـ 107 آلاف؟!

وأوضح الصانع ان عدد الوحدات السكنية التي تم توزيعها الى حد الآن مقارنة بحجم الطلبات متواضع، مطالبا الحكومة بوضع آلية محددة في كيفية الإفراج عن الاراضي اذا كانت جادة في حل القضية الإسكانية. وأعلن الصانع في سياق آخر أن المجلس حدد جلسة 2013/4/4 جلسة خاصة لمناقشة تردي الأوضاع الصحية، لافتا الى ان الجلسات الخاصة لمناقشة القضايا الرئيسية تخلق توافقا بين الحكومة والمجلس.

دشتي: خطة وزير الإسكان لحل القضية أكثر من رائعة

قال النائب عبدالحميد دشتي ان وزير الإسكان عرض خطة لحل القضية الإسكانية وهي خطة أكثر من رائعة، مثمنا خطوة المجلس في عقد جلسات خاصة لمناقشة القضايا التي تشغل بال المواطنين للوصول لوضع الحلول المناسبة.

وأوضح دشتي في تصريح صحافي عقب مناقشة القضية الإسكانية انه تم مناقشة تصورات القضية الإسكانية باستعراض من وزير الإسكان عما تم إنجازه وما سيتم إنجازه في المستقبل، خاصة في شأن إنشاء المدن الإسكانية الجديدة بالمطلاع والصبية ومدينة الحرير والخيران.

وبين دشتي ان إنشاء المدن الجديدة يرتكز على تأسيس الشركات وفقا للمرسوم بقانون الذي تم إقراره، لافتا الى ان الخطة ينقصها الوضوح في كيفية مشاركة القطاع الخاص بتنفيذ المشاريع الإسكانية من شركات الاستثمار والعقار والمقاولات، مستغربا ان يتم صرف الكثير من الأموال على الخطط الإسكانية في الوقت الذي نجد ان شركات القطاع الخاص متعثرة، ويجب إشراك هذه الشركات في حل القضية الإسكانية بعد ان تتحمل الدولة كلفة البنية التحتية لهذه اللجان الإسكانية.

وشدد دشتي على الحكومة بضرورة ان تكون الشركات المزمع تأسيسها شركات حقيقية وفقا للقانون، لا شركات وهمية كما حصل في عقد محطة الزور «وهو عقد تم ترسيته على شركة وهمية ولدي من يثبت ذلك وسأقدمه للجنة المرافق المكلفة بدراسة التوصيات».

الخرينج: تأمين صحي لرجال القضاء وأسرهم

قدم نائب رئيس المجلس مبارك الخرينج اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا للدور الكبير الذي يقوم به رجال القضاء ووكلاء النيابة والفتوى والتشريع وأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات العاملون في وزارة الداخلية من جهد كبير في حفظ حقوق الناس والمال العام والعمل على استتباب الأمن والطمأنينة داخل المجتمع.

ونظرا لقيام الكثير من المؤسسات الحكومية بالعمل على التأمين الصحي لمنتسبيها وأسرهم، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: قيام مجلس الوزراء بالتأمين الصحي لكل من:

1 ـ رجال القضاء وأسرهم.
2 ـ وكلاء النيابة وأسرهم.
3 ـ موظفو إدارة الفتوى والتشريع وأسرهم.
4 ـ أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية وأسرهم.

شمس: الأرقام الإسكانية مخيفة

قال النائب هاني شمس ان القضية الاسكانية لا تتعلق بمؤسسة الرعاية السكنية فقط أو وزارة معينة بل هي متعلقة بالحكومة بأكملها، والمشكلة أن هناك ارقاما كبيرة وخطرة وفي زيادة اذا لم تحل.

واوضح شمس في تصريح صحافي امس في مجلس الأمة ان ارقام الطلبات الاسكانية هي ارقام مخيفة اذ لم تتحرك الحكومة في ايجاد الوحدات الاسكانية وتوزيعها وفق جدول زمني واضح، لافتا الى ان الطلبات الاسكانية تزداد سنويا بمعدل 8500 طلب اسكاني وهذا يعني ان الازمة تزداد خطورة.

وبين شمس ان خلال السنوات الاربع الاخيرة ما تم توزيعه هو 1400 وحدة سكنية فقط وهذا لا يتناسب مع حجم الطلبات واصفا الخطة بالورقية وليست خطة واقعية والحل يكمن في تحرير الاراضي وبناء المدن بتحرك من قبل مجلس الوزراء بأكمله.

واوضح شمس ان الاموال التي تضخ على بدل الايجار وصلت الى 194 مليون دينار حيث كانت في السابق 94 مليون دينار وبذلك تكون الزيادة 100٪، لافتا الى ان ايجارات الشقق اصبحت ترهق اسر الشباب وقد وصلت الى معدل 400 أو 500 دينار شهريا.

وطالب شمس بالاسراع في انشاء المدن الجديدة خلال الخمس سنوات قبل ان تصل المشكلة الاسكانية للانفجار وعلى الوزارات جميعها ان تساهم في سرعة انجاز تلك المدن.

الأنباء
الجمعة 8 مارس 2013

عسكر العنزي مع خالد العدوة

.. ويشير الى عدسة «الأنباء»

عسكر يفتح درجه الخاص

.. ويخرج حلوى للصحافيين (متين غوزال)

الصانع: المجلس الحالي مجلس فرسان وثورة في التشريع مثل مجلس 71
الدبوس: مشاركة القطاع الخاص في بناء المدن الإسكانية الحل الأمثل

خليل عبدالله متحدثا

جانب من الجلسة

هشام البغلي

تتمة المنشور ص9

الدورة المستندية المريضة، والحكومة لا تستطيع التصدي لحل المشكلة منفردة بل يجب أن يساهم القطاع الخاص في ذلك. الوقت عندنا لا قيمة له، مدينة جامعية عظيمة في السعودية أنشئت في سنتين، عندما ننشئ وحدة سكنية كبيرة يجب توفير الطرق الجيدة وليست المهترئة. أرجو أن تأخذ الحكومة الجدية في حل هذه المشكلة.

● محمد العبدالله: أنصتنا بتمعن لكلام النائب خالد العدوة ويا ليت يكمل الحديث.

● خالد العدوة: كثير من مشاريع الدولة كانت هناك عصى توضع في الدواليب من أجل تأخير مشاريع الدولة، وهناك من حاول إقصاء كثير من هؤلاء الذين على المنصة ونحن نثق بهم، ما عليك من الصراعات وإشغال القضاء وماذا استفدنا من تصفية الحسابات، الآن المناخ السياسي مناسب، فيجب أن نتعاون مع أجل إنصاف الشاب الكويتي، ولا يعنيني الفائض المتراكم، ولكن يعنيني تسلم وحدته السكنية سريعا.

● يوسف الزلزلة: الحديث عن البيت «وجعلنا من بيوتكم سكنا» أي سكينة النفس، وأي أسرة تبحث عن البيت لتسكن فيه وينعكس على الحالة النفسية للأسرة، ويجب أن نعيد النظر في آلية العمل، وعلينا التفكير بأسلوب آخر، فقبل 3 أيام أحد الاخوان قال لدي 5 من أولادي متزوجين وأتمنى أن أُعطى قطعة أرض 100 متر لأبني عليها 5 طوابق لأبنائي. هناك بدائل كثيرة يجب أن نفكر فيها وتهيئة هذه البدائل، وكذلك بعض الشباب لديه بعض الارث من أبيه أو أمه، ولكن لا يستطيع شراء العقار لزيادة أسعاره، وهناك من المتنفذين من يريد ان هذه الاسعار تحافظ على أسعارها العالية فلم لا تقوم الحكومة كل 3 سنوات بتحرير 1٪ من أراضي الدولة وتعرض للبيع للمواطنين المحتاجين على انها سكن، وبذلك يزيد العرض ويقل السعر.

● ناصر المري: هل الحكومة فعلا جادة في حل القضية الاسكانية ومن خلال الارقام يبدو أن الحكومة غير جادة في حل القضية، وأنا سألت بعض الاخوان في المكاتب الهندسية والاستشارية وأبلغوني بأن المنزل الواحد يكلف 8 آلاف دينار كبنية تحتية ونحن بحاجة الى 200 ألف وحدة اسكانية أي أننا بحاجة الى مليار وستمائة مليون دينار لحل القضية الاسكانية.

● أحمد المليفي: هناك مضبطة وتوصيات ستخرج لحل المشكلة والرسالة ستصل من خلال الأوراق، والقضية لم تناقش من قبل بهذا الشكل.

● عصام الدبوس: القضية الاسكانية فلسفتها قائمة على الكل والقضية هي قضية تمليك وليست إيواء، والعملية الآن يجب أن تكون واضحة بتمليك كل أسرة كويتية منزلا، والعملية بحاجة الى تدقيق بهذه الطلبات ومتى استحقاق كل طلب، والحل الامثل هو أن يشارك القطاع الخاص بخطوات جادة لحل هذه القضية، واليوم هناك عزوف عن المناطق الحدودية والقضية قضية فلسفة، والرعاية السكنية كمفهوم غير واضح.

● خليل الصالح: القضية هي قضية مفصلية والمواطن يدفع من قوته اليومي للايجارات، ونحن لدينا فلسفة جديدة لانشاء الطرق، ونريد ان نرى هذه المساكن القادمة والدورة المستندية هي بصراحة معيبة جدا، واتمنى من المجلس ان تكون الرقابة لاحقة وليست مسبقة، وهناك مناطق جديدة انشئت تفتقر لابسط معاني البنية التحتية واتمنى من مدير بنك التسليف ان يراجع قرض المرأة.

● سعدون حماد: نجاح المجلس من نجاح حل القضية الاسكانية ونطلب التعاون الواضح والملموس ويكون للمجلس دور واضح لحل هذه القضية، وزير الاسكان استعرض الاستعدادات السكنية ولم يستعرض الاستعدادات الكهربائية او الصحية او التعليمية.

● عبدالحميد دشتي: السبب في كل هذا التماسك اسباب ديموغرافية ويجب ان نقوم بحل هذه المشاكل لابد للقطاع الخاص من دوره والقرض الاسكاني لا يكفي لبناء منزل.

● يعقوب الصانع: نستغرب اعطاء المواطنين في اماكن بعيدة جدا بالرغم من ان الجواخير والاستراحات قريبة من المواطن وكشاب يعض اصابع الندم عندما يرى الشويخ كمنطقة صناعية في قلب الكويت والمناطق السكنية الجديدة بعيدة، ومن ير الجواخير لاقتنع بأن الكويت تصدر الثروة الحيوانية للخارج بينما كلها استراحات والمدن السكنية مهمة جدا ولكن طريقة «السلحفاتية» غير مجدية.

● معصومة المبارك: قضية الاسكان لا يختلف عليها احد من اهم اسباب الاستقرار، هناك قصور بما لا يدع مجالا للشك بالرغم من اننا نملك الاموال والأراضي وهذا القصور ليس وليد الساعة، استخلاص الأراضي من الجهات الحكومية بحاجة الى وقت طويل ومهمة الاسكان تبدأ من التخطيط والكهرباء والماء والمالية الى باقي الوزارات الاخرى، وفيما يتعلق بالمرأة ففي مرحلة مبكرة من بناء الكويت كانت تحصل على رعاية سكنية مساوية للرجل وبدأت هذه الرعاية تتقلص عن المرأة تدريجيا.

● محمد البراك: عجزت الحكومات السابقة عن وضع اي حلول لهذه القضية وقد اتينا اليوم لنقول للشعب الكويتي اننا جادون في حل القضية، ونطالب بالتأكيد على قضية المعايير والمواصفات، ومصلحة الاسرة غاية لابد منها ووعدنا ناخبينا في السابق بحل هذه المشكلة.

البقية ص11

المري: نحتاج إلى مليار وستمائة مليون دينار لحل القضية الإسكانية

البراك: لن يتم حل القضية إلا من خلال تأسيس الشركات المساهمة العامة لبناء المدن الإسكانية

الصالح: أطالب بأن تكون الرقابة على المشاريع الإسكانية لاحقة وليست مسبقة

عبدالعزيز الإبراهيم خلال الجلسة

عبدالله التميمي خلال الجلسة

شريدة المعوشرجي ود.خليل عبدالله

خالد الشليمي

«حقوق الإنسان» تدعو الحكومة والمجلس لمراجعة القوانين الخاصة بالمرأة

أصدرت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بيانا بمناسبة اليوم العالمي للمرأة جاء فيه: تحتفل نساء العالم في الثامن من مارس كل عام بالذكرى السنوية ليوم المرأة العالمي وتتابع المرأة مسيرتها الطويلة من اجل التحرر من الظلم والاضطهاد، ولقد كانت المرأة الكويتية خلال تاريخها الطويل رهينة لكثير من القوانين المجحفة والعديد من العادات والتقاليد التي اعاقت مسيرتها وأقصتها عن لعب دورها الإيجابي وفي هذا المجال فقد صدرت العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوقها وتصون حريتها، ومن أهم هذه الاتفاقيات على الصعيد الدولي اتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة هذا بالإضافة إلى الكثير من الاتفاقيات والإعلانات الأخرى التي تدعو الى رفع العنف والقهر عن المرأة وضرورة ان تأخذ المرأة دورها الإيجابي في تطوير المجتمع وتقدمه حتى تم اقرار الحقوق السياسية في 16 مايو 2005.

وتشدد الجمعية على مواصلة نضال المرأة الكويتية من أجل اطلاق طاقتها وقدراتها في عملية بناء وتطوير المجتمع.

وبهذه المناسبة تدعو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان الحكومة الكويتية ومجلس الأمة إلى دراسة جميع القوانين والتشريعات التي لم تعد تتلاءم مع هذا العصر وتطوراته وخاصة القوانين والتشريعات المجحفة بحق المرأة الكويتية وحقوق المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي وأبنائها، مع صياغة قوانين وتشريعات جديدة تواكب التطورات الاجتماعية والقانونية الجارية وتكفل العدالة والمساواة لنصف المجتمع وتكفل لها المساواة.

البذالي: إزالة المعسكرات الموجودة في المناطق السكنية

قدم النائب بدر البذالي اقتراحا برغبة جاء فيه، حيث انه بزيارة دول مجلس التعاون الخليجي تمت ملاحظة قيامها بالاهتمام بالمظهر الجمالي لمبانيها وحدائقها والاماكن الترفيهية، وحيث ان وجود معسكرات للجيش والحرس والداخلية في قلب مدينة الكويت يشوه المنظر الجمالي لعاصمة الكويت وكذلك وجود هذه المعسكرات بوسط المباني الشاهقة يؤدي لانتهاء سرية ما هو موجود فيها من آليات وعسكر ومباني. لذا فإنني أتقدم باقتراح برغبة لإزالة المعسكرات الموجودة في المناطق السكنية وتخصيص لها أماكن في مناطق برية مدروسة من الناحية البيئية والاستراتيجية والعسكرية للدفاع عن أرض الوطن. استغلال الاراضي الخاصة بها في إقامة اسواق وأماكن ترفيهية واستغلالها كمركز تجاري منظم.

الحريجي: هل تم رصد سيارات الأجرة المخالفة؟

قدم النائب سعود الحريجي سؤالا الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود جاء فيه: لوحظ في السنوات الاخيرة انتشار كبير لسائقي السيارات الاجرة المخالفين لقواعد المرور في الطرقات والمواقف العامة والاسواق والمجمعات التجارية وبشكل علني، مما ينذر بكارثة خطيرة لها تداعيات سلبية اجتماعية وامنية.

لذا يرجى افادتي بالآتي:

1ـ هل تم رصد هذه الظاهرة الخطيرة؟

وهل هناك دراسة لحلها؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بصورة عنها.

2ـ ما الاجراءات التي تقوم بها وزارة الداخلية للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة والتي تتنامى لغياب الرادع القانوني لها؟

3ـ ما الخطة للقضاء على هؤلاء المخالفين لقوانين الدولة، علما بأن لهم الاثر الاكبر في الازدحام المروري وهروب اكثر السائقين من كفلائهم بسبب هذه الظاهرة.

هاني شمس يعاود استقبال رواد ديوانه

يعاود النائب هاني حسين شمس استقبال رواد ديوانيه يوم السبت المقبل وكل أول سبت من كل شهر في الرميثية قطعة 1 شارع ناصر المبارك منزل 94. كما يستقبلكم يوم الاحد أسبوعيا في العقيلة، قطعة 3 شارع 323 منزل 78.

الفيلكاوي: المشاريع المطروحة ستحل جزءاً من القضية الإسكانية

رأى النائب طاهر الفيلكاوي ان المشاريع المطروحة من قبل الحكومة ستحل جزءا من المشكلة الاسكانية وليس الكل، متمنيا على الحكومة ان تقدم رؤية حقيقية لمعالجة جميع الطلبات المتراكمة.

وبين الفيلكاوي ان على الوزارات جميعا التنسيق فيما بينها، مستغربا ان منطقة المنقف (القسائم) لاتزال تزود تيماء بالتناكر وكذلك في غرب المسيلة، مبينا ان هذا الوضع غير مقبول بتاتا.

وذكر ان القضية الاسكانية معنية بها وزارات المالية والبلدية والكهرباء وغيرها، ويجب ان تعرف اذا كانت لديها طاقة كهربائية تكفي للمدن الجديدة، وكذلك فيما يتعلق بالمياه وشبكات المرور والمدارس والخدمات الصحية.

فيصل الكندري يستقبل رواد ديوانه كل سبت

يعاود النائب فيصل الكندري استقبال رواد ديوانيته السبت المقبل وكل يوم سبت من كل اسبوع.

الأنباء
الجمعة 8 مارس 2013

عصام الدبوس

احمد المليفي

د.نايف الحجرف وناصر الشمري

صفاء الهاشم (متين غوزال)

الجيران: 1500 أسرة كويتية متضررة وعلى الحكومة صرف بدل سكن لها
الجارالله: تشكيل المجلس الأعلى للإسكان وتوفير الأراضي للوحدات السكنية

كامل العوضي مترئسا الجلسة وبجانبه د.علي العمير ود.يوسف الزلزلة

يعقوب الصانع ونبيل الفضل

سعود الحريجي وطاهر الفيلكاوي

تتمة المنشور ص10

● معصومة المبارك: بصراحة ما قاله الوزير يطمئن واتمنى ان يتجسد في مناقشتنا الى الرعاية السكنية، واسأل عن منازل منخفضة التكاليف هل فعلا مخصصة للمرأة المتزوجة من غير كويتي؟

● عبدالرحمن الجيران: لو نظرنا للدورة المستندية للتخطيط لعلمنا الجهد الذي يبذله المهندسون، ويجب المحافظة على الجانب الشرعي في بناء المساكن والمحافظة على الطابع العربي والاسلامي فيها، واوصل رسالة لمعالي رئيس الوزراء بأن هناك 1500 عائلة باعت منازلها قبل الطفرة الاسكانية وظلوا بين نارين لابد من ربط المشاريع المستقبلية للاسكان بالخطة الاستراتيجية للدولة ولابد من ان نرتب اولوياتها ونطالب بتشكيل هيئة رقابة من داخل الوزارة ونطالب باعتماد معايير الجودة في بناء المنازل.

● عادل الخرافي: يجب ألا نحمل الهيئة ووزير الاسكان حل القضية الاسكانية وتكاملية الدولة في حل الأزمة الاسكانية ضعيفة ونطالب بتوحيد الجهة المسؤولة بكل الانشطة ونطالب بتشكيل المجلس الأعلى للاسكان وتوفير الأراضي الصالحة وانشاء اللجان الحديثة بطريقة علمية وان تكون لها مميزات جذابة للمواطن الكويتي.

● سالم الأذينة: لا شك ما طرحه الاعضاء نقاط مهمة ونحن نقوم بتسجيلها للاخذ بها.

● هاني شمس: هناك زيادة بمعدلات الطلبات السكنية والمشكلة تتراكم اكثر فاكثر واليوم اقل قسيمة لاتقل عن نصف مليون دينار واليوم يجب ان نوفر الاحتياجات الاساسية في اي منطقة جديدة وهناك مبالغ تستنزف من الحكومة والمواطن وهي الايجارات.

شمس: مطالب نيابية بإشراك القطاع الخاص في حل القضية الإسكانية

حماد: النجاح في حل القضية الإسكانية هو نجاح للمجلس ككل وإنجاز غير مسبوق

ناصر الشمري ود.محمد الهيفي

جانب من الحاضرات لمناقشة القضية الإسكانية

بدر المطوع داخل قاعة المجلس

عرض عن المشاريع الاسكانية

● سالم الأذينة: بخصوص المتضررين فهم 1500 حالة فأنا متبنيهم وهم بصدد تشكيل من طرفهم للاجتماع مع الهيئة وندرس توصياتهم وفق التشريعات أو إنشاء صندوق خارجي وخلال شهرين سنجد حلا لهم إن شاء الله.

● هاني شمس: بالنسبة للبلدية والكهرباء والناس المخلصين الموجودين ولكن لابد من تضافر مجلس الوزراء معكم، ولابد من ان تكون هناك رقابة مسبقة، ونطالب بالجهد لكي توفر الأراضي لحل المشكلة واقعيا.

● محمد الجبري: قدمت دعوة لوزير الإسكان وقام بلقاء الشباب ووعدهم بحل القضية ونثمن هذه الخطوة من الوزير.

● د.خليل عبدالله: هناك مشكلة في أرقامكم، معدلات الزيادة ناتجة من التجنيس (البدون) وهو 4000 كل سنة فالأرقام عندكم ليست دقيقة، ثانيا لم نعرف التكلفة هناك خلل في المنطقة الشمالية (المطلاع) ولابد من دراسة بيئية لدراسة الإشعاعات، وقضية البنى التحتية لابد من مشاركة وزارات الكهرباء والبلدية والنفط ولن تستطيعوا حلها منفردين، المشكلة الأهم وهي القدرة التشغيلية والقدرة الائتمانية متمثلة في الشركات التي تشارككم الأمر، قدرتكم على إنشاء الوحدات، والمقاولين المحليين في القدرة التشغيلية، أقترح تحرير أراض في المناطق الحضرية وتأجير مجمعات لفك رقاب الشباب الكويتي من ملاك العقار.

● د.علي العمير: في 2007 وقف الأخ عبدالواحد العوضي وبين حجم المشكلة الإسكانية وكانت 68 ألف وحدة سكنية واليوم وقفت حضرتك وقلت انه تجاوز الـ 100 ألف وحدة سكنية، ونحن نخاف اننا نواجه نفس المشكلة وهذه المشكلة من الأولويات العشر الأولى، التحدي جدي لأنه ليس فيه تنوع للأفكار المطروحة عندما يطرح الزلزلة ان كل 5 من كل اسرة يشتركون في مبنى فهذه قضية غير مطروحة، وهناك شحن زائد في المؤسسة، فهناك اناس مستحقون للرعاية السكنية ولا يجدون وهناك من لا يستحق الرعاية ويأخذ دوره سريعا، أوجدوا البديل للناس المحتاجين للطلبات الإسكانية، هناك طلبات منذ عام 1992.

● سالم الأذينة: نتعهد بالالتزام بما نوقش اليوم أمامكم وأمام الشعب الكويتي.

● التوصيات:

● تقوم وزارة المالية بتسليم قطعتي 3 و4 في خيطان الجنوبي إلى وزارة الإسكان.

● ان تكون المدن الجديدة متكاملة من مجمعات بالإضافة الى الخدمات الرئيسية.

● الاهتمام بالمنظر الجمالي للمدن الجديدة.

● قبول الحكومة في دخول شركات القطاع الخاص عن طريق نظام الـ B.O.T.

● موافقة.

● توصيات: إحالة ما قدمته الحكومة من بيانات وما قدمه النواب من أفكار إلى لجنة المرافق العامة للاجتماع مع جميع الأطراف المعنية ولها ارتباط بهذه القضية ورأي أصحاب الاختصاص لكي تقدم الحكومة خطة اكثر استراتيجية مع تقديم تقرير خلال 3 اشهر.

● علي العمير: ورد في التوصية تقديم تقرير دوري من اللجنة نريد معرفة شهري ام سنوي فنرجو تحديد المدة.

● أحمد المليفي: التقرير الأول بعد 3 أشهر والتقارير المتابعة كل 3 أشهر.

● الجارالله: أتمنى إضافة الاستئناس بالمخطط الهيكلي.

● موافقة عامة.

● توصية: تقوم الحكومة بتثمين بيوت التركيب في العمرية والصليبخات والدوحة وخيطان والرميثية خلال 6 أشهر.

● موافقة على التوصية.

● علي الراشد: نشكر وزير المواصلات والإسكان والفريق المرافق على حسن الاستعداد وتوضيح الأمور ونتمنى حل المشكلة في القريب العاجل.

● وترفع الجلسة.

نص كلمة عادل الجارالله في جلسة الرعاية السكنية

بسم الله الرحمن الرحيم، صبحكم الله بالخير أرحب بالإخوان من الهيئة في الحقيقة أنا أتمنى أن يعني أقدم كلمة بسيطة وتكون في مكانها وخاصة الإخوان يتوقعون أني أتكلم شويفنيا ولكن لن استعمل الكلام الفني لأن الدور السياسي هو يفوق الدور الفني في هذه القضية لا تحملوا الهيئة ووزير الإسكان مشكلة الإسكان فلن يستطيعوا يحلوا المشكلة، عندي أمثلة على هذا الموضوع لن تستطيع جهة واحدة ان تحل المشكلة هذه مشكلة دولة يعني وين بيوفر أراضي إذا ما عنده كهرباء وين بيوفر أراضي إذا ما في امكانية في البنية التحتية؟ فيجب ان ينتظر لانشاء البنية التحتية إذا كان هو يمثلها في كل توجهاتها ايضا باعطيكم اياها من ناحية إدارية مشكور مجلس 2009 أقر قانون للمرأة، شوفوا مثال الدولة شلون لما تكون ما تقدر تنفذ قرارات المهمة في مساعدة الإسكان في 2009 أقروا قرض للنساء أو للمرأة مسكين مدير عام بنك التسليف مو قادر يلاقي درجات علشان يحط موظفين يساعدونه فالطلب تراكم عنده (10) آلاف، طيب هذا مو مشكلة جهة ثانية في الدولة، الدولة تحاربك لا أكيد لا بس تكاملية الدولة في حل مشكلة الإنسان ضعيفة، ليش أيضا ضعيفة لأن التكامل في توفير المتطلبات الأساسية مشكلة، البلدية من صوب، مش عارف بند في صوب قبل شوي جزاه الله خير أخواننا أحمد المليفي قال خوش كلام قال الاعداد وانتقد على موضوع الاعداد من شهر ونصف الشهر نسمع بارض كبد شنو اللي عائقهم؟ أجهزة دولة أخرى فيها فوق الخمسين أو العشرين ألف وحدة سكنية أيضا هناك قضايا فنية لو صار عندكم الآن مائة ألف وحدة سكنية باكر موجودين هل الطاقة الانتاجية للبناء في الكويت قادرة على التنفيذ اعتقد راح توصل الى رقم لن نستطيع نكمله، ايضا هناك جهات في الكويت فيها مشاكل مثل الصوابر مبنى اسكان داخل العاصمة ونتكلم عن الزحمة اذن المشكلة ليست مشكلة الإسكان مشكلة دولة لا نغطي روسنا وننخش إحنا جزء والدولة جزء، اعطي مثالا اصدرنا مرسوما حق المخطط الهيكلي هل هذا قاعد يقرأ؟ هل يؤخذ بالاعتبار؟ ولا البلدية بمدينة وإحنا في مدينة أخرى، التكاملية بالدولة ضعيفة إدارة الجهاز التنفيذي ليس مؤهلا يوفر الإسكان للمواطن الكويتي لن يستطيع تبي اطلعوا لي تقولون مشكلة طرق، تبي تقولون لي مشكلة كهرباء أنا ما اتكلم عن مشكلة واحدة أنا أقول إحنا غير مؤهلين حتى إحنا من الناحية التشريعية قدمنا كثيرا من الأعمال في مجالس سابقة ووفروا قانونا في وقت من الأوقات كل سنة توفير 30 ألف وحدة سكنية بس ما يصير يوقف في مكان، أنا اعتقد هناك توصيات أتمنى أني أقولها على السريع يمكن تساعد في هذه القضية وابتدى فيها أول شيء توحيد الجهة المسؤولة لكل الأنشطة مثل ما فكر ساعدت الوزير، وسمو رئيس الوزراء مشكورا في لقائه بأن تكون هناك الجهات والمدن الثلاث قائمة بذاتها بأخذ القرار كاملا حتى لما عقدنا اجتماعا في جمعية المهندسين كل المكاتب الاستشارية قالت نحن نفكر ونخاف من بيروقراطية الدولة، ايضا لا نستطيع ان ننفذ ما نريد العقول الكويتية قادرة بس تبي الفرصة فنطلب تشكيل مجلس اعلى للإسكان متكامل وعنده كل الصلاحيات يمثل الداخلية، يمثل البلدية، يمثل الأشغال، يمثل الكهرباء، يمثل المواصلات ما يرجع حق أحد أيضا توفير الاراضي الصالحة لما نأتي نتكلم عن المدن الحديثة إذا لم تبن البنية التحتية وتبن العاصمة مالتها منو يبي يروح هناك قصب تودون واحد تقعدون بالبر لا يا جامعة محد راح يروح البنية التحتية أساس والمدينة أساس وأنتو طرحتوها، النقطة الثالثة طبعا إنشاء المدن الحديثة.

عبدالصمد: غير صحيح أن عدم اعتماد الحسابات الختامية لـ «الكويتية» سيؤدي لعدم دفع الرواتب

اكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد ان ما نشر في احدى الصحف عن ان الخطوط الجوية الكويتية لن تستطيع دفع رواتب الموظفين الا بعد اعتماد الحسابات الختامية، وان عدم اعتماد حسابات ختامية متراكمة للمؤسسة سيؤدي الى عرقلة الرواتب، ان هذا الكلام غير صحيح ومغلوط 100٪، مطالبا الحكومة والمسؤولين في الكويتية بمساءلة من ادلى بهذا التصريح.

وقال عبدالصمد، في تصريح للصحافيين في مجلس الامة، ان هذا الكلام يراد منه الحصول على تعويضات «مزدوجة» من الحكومة، لأن قانون الخطوط الجوية الذي اقر بمرسوم ضرورة تضمن تعويض كل خسائر المؤسسة، والآن هم يريدون تعويضا مكررا لخسائرهم عن طريق اعتماد الحسابات الختامية.

وتساءل: كيف تتم المطالبة بتسلم التعويضات نفسها مرة ثانية؟ مطالبا المسؤولين سواء في الحكومة او في الخطوط الجوية الكويتية ان يوضحوا الامر وألا يسمحوا لأي شخص بإطلاق تصريحات مغلوطة يرعب من خلالها الناس، وان تتم مساءلة من صرح بهذا التصريح، مؤكدا انه لا يوجد ربط بالمدة بين الحسابات الختامية والرواتب.

من جانب آخر، تناول عبدالصمد ما دار في الجلسة الخاصة امس، مؤكدا ان الكل مجمع على ان المشكلة الاسكانية اصبحت المشكلة الاولى في الكويت نظرا لعدد الطلبات الكبير المتراكم وصعوبة الحصول على الاراضي وارتفاع الايجارات، معتبرا ان هذه القضية شارفت على ان تكون ازمة.

وبين اننا استمعنا الى عرض شيق ومتفائل، لكن المشكلة ليست في العرض ولكن في التطبيق، فنحن نسمع كلاما جميلا ولكنه لا يطبق على ارض الواقع، لافتا الى انه قبل 15 عاما عندما كان عبدالرحمن الحوطي رئيسا للمجلس البلدي حضروا الى المجلس وقالوا لنا ان هناك 104 آلاف وحدة سكنية تم تجهيزها، فضلا عن الكثير من العروض التي كانت تقدم لنا عند مناقشة ميزانيات الرعاية السكنية، ولكننا لم نرها تطبق على ارض الواقع.

واعرب عبدالصمد عن امله في ان يتولى المجلس متابعة القضية الاسكانية لأن الارقام والتواريخ التي قدمت لنا في لجنة الميزانيات والحساب الختامي تختلف عما عرض في الجلسة، حيث ابلغونا في الميزانيات بأنه سيتم انجاز 139 الف وحدة سكنية بحلول عام 2017، بينما امس مددوا الموعد الى العام 2020، كما انهم كانوا يقولون ان هناك تعثرا في التنسيق بين الجهات الحكومية لكنهم اليوم يقولون انه تم التنسيق. وبين ان وزير الاسكان في آخر العرض عرض موضوع المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وقيل ان الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات تعيق حل القضية الاسكانية، وطالبوا بتشكيل لجنة مشتركة، واعتقد ان هذه اللجنة لن تتشكل لأنها قد تتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها، بالاضافة الى ان ديوان المحاسبة في دراسة اجراها وزودنا بها ذكر انه بوجود الرقابة المسبقة كانت فترة انجاز المشاريع السكنية 1437 يوما، بينما ارتفعت هذه المدة بعد الغاء الرقابة المسبقة الى 1745 يوما، وبالتالي فإن الانجاز كان اسرع بوجود الرقابة. ولفت الى ان القضية الاسكانية مهمة جدا وهي: هم من هموم صاحب السمو الامير، وكلما التقينا به كان يطرح هذا الامر، مشددا على ضرورة اطلاق العنان لتوزيع الاراضي وبعدها يتم البحث في توفير الطاقة الكهربائية التي توجد لها بدائل متعددة، سواء بالاستيراد من الدول الاخرى او حتى عن طريق البواخر التي تولد الكهرباء، مشيرا الى ان الكثير من التوتر السياسي الحاصل في البلد قد يكون متأثرا بالقضية الاسكانية، بالاضافة الى قضايا اخرى، كما ان النشاط الاقتصادي سيتأثر ايجابا بحل هذه القضية.